ورقة موقف

حرب الإبادة المستمرة وقرار مجلس الأمن 2803:

تكريس للعنف ضد النساء الفلسطينيات

فلسطين المحتلة، 25 تشرين الثاني2025

في الوقت الذي يشهد فيه العالم، سلسلة من الأنشطة والفعاليات، تزامناً مع الحملة العالمية السنوية لمناهضة العنف ضد المرأة والتي أطلقها مركز القيادة العالمية للمرأة في العام 1991، وتبنتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وثبتتها كجزء من أنشطتها في العام 2008 ،لا تزال النساء الفلسطينيات يواجهن واحدة من أكثر حروب الإبادة الجماعية وحشية في التاريخ المعاصر. فمنذ أكثر من خمس وعشرين شهراً، تشن قوات الاحتلال الإسرائيلي حرباً ضروساً تستهدف الوجود الفلسطيني في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، حرب أدت إلى ارتقاء أكثر من 70 ألف شهيد وشهيدة، وتشريد أكثر من 90% من الفلسطينيين والفلسطينيات في قطاع غزة، إضافة إلى تدمير شامل للبنية التحتية وقطع كافة مقومات الحياة عن الفلسطينيين والفلسطينيات. كما لا يزال العشرات من المواطنين والمواطنات في عداد المفقودين والمفقودات، ناهيك عن مئات الأسرى والأسيرات من القطاع الصامد، ممن تم إخفاؤهم وإخفاؤهنّ قسراً، في انتهاك لأبسط أبجديات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي تنكر واضح لكافة المواثيق والقيم الإنسانية. ويبدو جليا للقاصي والداني، أن حرب الاحتلال ما هي إلا حربٌ على النساء والأطفال، إذ تعامل الاحتلال مع أجساد

النساء الفلسطينيات كأهداف عسكرية، ولم يراع كونهنّ مدنيات محميات بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت الذي تعمقت فيه معاناة الشعب الفلسطيني بكافة مكوناته، وارتكب الاحتلال أبشع الجرائم أمام سمع وبصر العالم، ووقفت الأمم المتحدة وأدوات العدالة الدولية عاجزة عن وقف المجزرة المتواصلة نتيجة للموقف الأمريكي الصلف والذي اصطف إلى جانب الاحتلال منذ اليوم الأول ومنع الأمم المتحدة من القيام بدورها الطبيعي في حماية الشعب الفلسطيني، قامت الإدارة الترامبية بفرض القرار رقم 2803، في 17 تشرين الثاني،2025 مما زاد من معاناة الفلسطينيين والفلسطينيات كونه يكرّس احتلالاً استعمارياً جديداً للأرض الفلسطينية تحت مسمى "مجلس السلام" و"قوة الاستقرار الدولية"، دون موافقة الشعب الفلسطيني وفي انتهاك صارخ لحقه في تقرير المصير. هذا القرار، الذي جاء تحت التهديد باستئناف الإبادة الجماعية، يمنح سلطات أجنبية صلاحيات واسعة على قطاع غزة تشمل إدارة الموارد المالية، والهجرة، والإدارة المدنية، وإعادة الإعمار، دون أي آلية رقابة فلسطينية حقيقية.

إن القرار 2803 يشكل امتداداً لسياسة الإفلات من العقاب التي مكّنت دولة الاحتلال من مواصلة جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، وبشكل خاص ضد النساء والفتيات. فبينما يتجاهل القرار الجرائم الفظيعة التي وثقتها المنظمات الدولية، بما في ذلك استخدام الاغتصاب كسلاح حرب، واستهداف النساء الحوامل، وتدمير البنية التحتية الصحية ومراكز الأمومة والطفولة، فإنه يفتح الباب أمام استغلال اقتصادي غير مقيّد لقطاع غزة وإغراقه في الديون، مما يقوّض أي إمكانية لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني عامة وللنساء والفتيات خاصةً.

فمنذ بداية العدوان وحتى اللحظة، تعرّضت النساء في قطاع غزة لأشكال متعددة من العنف الممنهج. فقد تم تهجير أكثر من 90% من سكان القطاع، (بعضهم تعرض وتعرضن للتهجير عدة مرات) ، حيث زُجّ بالنساء في مراكز إيواء تفتقد لأبسط مقومات الحياة الآدمية والأمان. كما واجهت النساء الحوامل خطر الموت الحقيقي نتيجة انهيار المنظومة الصحية بالكامل، فقد أجريت عمليات ولادة قيصرية دون تعقيم أو تخدير، إلى جانب الولادات في الخيام ومراكز الإيواء والبيوت المهدمة، وحتى على أرصفة الشوارع. وتم تدمير مراكز رعاية الأمومة والطفولة بالكامل، وانهارت منظومة الصحة الإنجابية برمتها، مما ترك آلاف النساء دون أي رعاية صحية أساسية.

من جهة أخرى، استخدم الاحتلال التجويع بشكل ممنهج كسلاح في حربه الشرسة ضد الشعب الفلسطيني، مما أدى إلى سوء تغذية حاد بين النساء الحوامل والمرضعات والفتيات والأطفال، وما يترتب على ذلك من مضاعفات صحية خطيرة تهدد حياتهن وحياة أطفالهن. وضمن استهدافها المباشر للنساء والفتيات، قامت قوات الاحتلال باستخدام العنف الجنسي كسلاح حرب بشكل ممنهج ومنظم. فقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان شهادات مروعة لحالات اغتصاب وتعذيب جنسي داخل سجون الاحتلال بحق معتقلين ومعتقلات فلسطينيين وفلسطينيات من مختلف الأعمار.

من بين هذه الحالات الموثقة من قبل المركز المشار إليه، امرأة فلسطينية تبلغ من العمر 42 عاماً، اعتُقلت أثناء مرورها عبر أحد الحواجز الإسرائيلية في شمال قطاع غزة في تشرين ثاني 2024، حيث تعرضت لأشكال متعددة من التعذيب والعنف الجنسي، شملت اغتصابها أربع مرات من قبل جنود إسرائيليين، إلى جانب تعرضها للشتم بألفاظ نابية وبشكل متكرر، وكذلك التعرية وتصويرها وهي عارية، والصعق بالكهرباء، والضرب على جميع أنحاء جسدها. إضافة الى توثيق الجمعية ومؤسسات نسوية أخرى لاعتداءات جنسية بحق النساء في الضفة الغربية، على الحواجز وعلى البوابات الحديدية وفي غرف التحقيق هذه الجرائم تشكل انتهاكاً صارخاً لكافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحمي المدنيين والمدنيات في أوقات النزاعات المسلحة، وخاصة اتفاقيات جنيف، وتؤكد الطبيعة الممنهجة للعنف الجنسي كسياسة حرب إسرائيلية واضحة ومقصودة.

على صعيد ذي ارتباط، تشهد الضفة الغربية تصعيداً خطيراً من قِبل الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين ضمن سياسة تطهير عرقي تهدف لتهجير الفلسطينيين والفلسطينيات. فخلال تشرين أول 2025، صادقت سلطات الاحتلال على بناء 1300 وحدة استيطانية جديدة فيما يسمى مستعمرة "غوش عتصيون" جنوب القدس، وأصدرت عشرات أوامر الهدم في مناطق القدس الشرقية . بالتزامن، نفذ المستوطنون 259 اعتداء على الفلسطينيين والفلسطينيات، خاصة خلال موسم قطف الزيتون، شملت اعتداءات جسدية، تخريب الأراضي، إطلاق نار، وحرق أراضٍ زراعية، وتدمير ممتلكات التعاونيات النسوية، كما حدث في دير بلوط وعين سامية والمغير وغيرها، وكذلك تدمير المشاريع المرتبطة بالاقتصاد المنزلي للنساء البدويات اللواتي تعرضن للتهجير القسري والاقتلاع مع كافة المواطنين والمواطنات في أكثر من عشرين موقعا في الضفة

الغربية، كما قامت عصابات المستوطنين باقتلاع مئات أشجار الزيتون وسرقة ثمارها تحت حماية جيش الاحتلال، في مشهد يعكس التواطؤ الكامل لتنفيذ سياسة التهجير القسري الناعم.

وفي ظل كون 60% من النساء العاملات في فلسطين يعملن في قطاع الزراعة، فإن هذه الاعتداءات الممنهجة على الأراضي الزراعية وأشجار الزيتون، تشكل حرباً مباشرة على النساء الفلسطينيات ومصادر رزقهن وقدراتهنّ الاقتصادية. فالنساء الريفيات اللواتي يعتمدن على الزراعة كمصدر رئيس لدخلهن ودخل أسرهن، يجدن أنفسهن اليوم محرومات من الوصول إلى أراضيهن، ومن جني ثمار عملهن الشاق على مدار العام، ومن ممارسة حقهن الأساسي في العمل والإنتاج. هذا العنف الاقتصادي الممنهج ضد النساء، المرتبط عضوياً بالعنف الاستيطاني والاحتلالي، يعمّق من الفقر والتهميش الذي تعانيه النساء الفلسطينيات، ويحرمهن من استقلالهن الاقتصادي، مما يزيد من تعرضهن للعنف المبني على النوع الاجتماعي داخل الأسرة والمجتمع.

قرار مجلس الأمن 2803: احتلال جديد يهدد مستقبل النساء الفلسطينيات

يشكل القرار 2803 تهديداً مباشراً لحقوق النساء الفلسطينيات على مستويات متعددة، إذ يتجاهل بشكل كامل السياق التاريخي والحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. يتغافل القرار عن حق اللاجئات الفلسطينيات في العودة إلى ديارهن، رغم أن غالبية سكان قطاع غزة هم لاجئون ولاجئات منذ عام 1948، وهو حق مكفول بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية. كما يضع القرار عملية إعادة الإعمار تحت سيطرة مقاولين أجانب وجهات مانحة، مما يهمّش النساء الفلسطينيات ويقصيهن من أي دور حقيقي في إعادة بناء مجتمعهن واقتصادهن المحلي. هذا الإقصاء يعمّق من التبعية الاقتصادية ويحد من فرص النساء في المشاركة الفاعلة في صنع مستقبلهن.

إضافة إلى ذلك، يفتح القرار الباب أمام استغلال غير مقيّد للموارد الطبيعية في قطاع غزة، بما في ذلك الموارد البحرية، وهو ما يحرم الأجيال القادمة من النساء، من حقهن في السيادة على مواردهن الوطنية، ويهدد الأمن الاقتصادي والبيئي على المدى الطويل. ويمنح القرار ما يسمى بـ"مجلس السلام" سلطة التحكم في دخول وتوزيع المساعدات الإنسانية، مما يتيح استمرار استخدام هذه المساعدات كأداة ضغط سياسي ضد الفلسطينيين والفلسطينيات، وخاصة النساء والأطفال الذين يشكلون الفئة الأكثر هشاشة واحتياجاً.

كما يتجاهل القرار الحاجة الملحّة للمساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد النساء الفلسطينيات، بما في ذلك العنف الجنسي الممنهج، الاغتصاب، التعذيب، والقتل، وهي جرائم وثقتها منظمات حقوقية فلسطينية ودولية. فقد أثبتت شهادات موثقة من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (كما أأشير سابقاً) ن العنف الجنسي يُستخدم كسلاح حرب ضد المعتقلين والمعتقلات الفلسطينيين والفلسطينيات من مختلف الأعمار، في جريمة حرب واضحة تستدعي مساءلة دولية عاجلة.

العنف المركب: عنف استعماري، واستغلال طبقي وتمييز قائم على النوع الاجتماعي

تدرك جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وفق معطيات تجارب النساء تحت الاحتلال والحرب وفي ظل جرائم الإبادة المتواصلة والحصار والتجويع، الارتباط العضوي بين العنف الذي يمارسه الاحتلال، والعنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن معادلات القوة والتوجهات الجندرية التي تخلخل الهندسة الاجتماعية باتجاه تصعيد العنف ضد النساء والفتيات.

وفي ظل غياب قانون لحماية النساء من العنف، وفي سياق احتلالي يحد بل ويمنع النساء من الوصول إلى أدوات الحماية، المحدودة أصلاً، جراء إغلاق القرى بالبوابات الحديدية والحواجز العسكرية الإسرائيلية، فإن النساء الفلسطينيات يواجهن عنفاً مركباً ومتعدد المستويات يجمع بين عنف الاحتلال، والعنف الأسري، والعنف المجتمعي، والآن عنف الاحتلال الأجنبي الجديد الذي يفرضه القرار2803.

وبمناسبة انطلاق أنشطة الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، وبناً على رؤيتها ورسالتها وتجربتها التاريخية في مناهضة عنف الاحتلال والعنف المبني على النوع الاجتماعي، فإن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية تطالب بما يلي:

على المستوى الدولي، تطالب الجمعية بإلغاء فوري لقرار مجلس الأمن 2803 باعتباره قراراً مجحفاً يتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ومع الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية. كما تطالب بتحميل الأمم المتحدة مسؤوليتها القانونية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني، انسجاماً مع ميثاقها وأسس عملها، وفرض وقف فوري للعدوان من خلال تفعيل الفصل السابع من ميثاقها وتوفير الحماية الدولية الفورية للشعب الفلسطيني عامة، والنساء بشكل خاص.

تدعو الجمعية إلى إعلان دولة الاحتلال ضمن القائمة السوداء للدول التي تنتهك حقوق النساء وخاصة حقهن في الحياة والأمان والكرامة، وابتعاث لجان تحقيق دولية مستقلة في جرائم الاحتلال وخاصة تلك المتعلقة بانتهاك حقوق النساء الفلسطينيات، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي والتعذيب والقتل الممنهج. كذلك تطالب بالتطبيق الفوري للفتوى الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في تموز 2024 بشأن عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي، وتنفيذ كافة الإجراءات التي تضمنتها لوقف حرب الاحتلال.

تشدد الجمعية على ضرورة التنفيذ الفوري لمذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس وزراء الاحتلال ووزير حربه، وملاحقة كافة الجهات التي تنتهك قرارات المحكمة وتواصل تقديم الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لدولة الاحتلال. كما تطالب بمحاكمة كافة الضباط والجنود المتورطين في جرائم العنف الجنسي والاغتصاب الممنهج بحق المعتقلين والمعتقلات الفلسطينيين والفلسطينيات، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. وتؤكد على رفض أي سلطة إدارية أجنبية على قطاع غزة، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني الحصري في تقرير مصيره وإدارة شؤونه دون أي وصاية خارجية كما وتؤكد على وحدة الأرض الفلسطينية.

من الضروري ضمان مشاركة فلسطينية حقيقية في أي ترتيبات مستقبلية تتعلق بإعادة إعمار قطاع غزة، مع إعطاء الأولوية لدور النساء في عملية إعادة البناء . وتطالب الجمعية بتحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الدمار الناتج عن حربها ، ومطالبتها بدفع التعويضات اللازمة دون أي شروط .

تدعو الجمعية إلى حماية الموارد الطبيعية الفلسطينية، وخاصة الموارد البحرية قبالة ساحل قطاع غزة، من أي استغلال أجنبي، وضمان حق الشعب الفلسطيني في السيادة الكاملة على موارده. وتطالب بتكثيف أنشطة المناصرة على مستوى العالم لضمان الضغط على الحكومات المختلفة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي دعت لوقف العدوان، وفرض عقوبات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية على إسرائيل، بما في ذلك حظر الأسلحة وحظر مصادر الطاقة.

أما على المستوى الوطني، فتطالب الجمعية بسن قانون حماية الأسرة من العنف وقانون عائلة منسجمين مع اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). كما تدعو إلى تطوير سياسات وبرامج وطنية لمعالجة الآثار النفسية والاجتماعية للعدوان على النساء والفتيات، مع التركيز على برامج الدعم النفسي الاجتماعي والتمكين الاقتصادي. وتشدد على ضرورة ضمان تمثيل حقيقي للنساء في كافة الهيئات

والمؤسسات المعنية بإعادة الإعمار وصنع القرار السياسي، وتعزيز آليات الحماية المحلية للنساء المعرضات للعنف، وتوفير خدمات الدعم والمساندة اللازمة. إضافة إلى ذلك، تؤكد الجمعية على أهمية التوثيق الشامل لكافة أشكال العنف التي تعرضت، ولا تزال تتعرض، له النساء الفلسطينيات، كأساس للمساءلة والعدالة المستقبلية. كما تؤكد الجمعية على أهمية اعتماد المساواة التامة في الدستور الفلسطيني مع تحديد آليات دستورية لمناهضة التمييز بكافة أشكاله. وتدعو الجمعية الى ضرورة ترسيخ بيئة ديمقراطية تستند الى إنفاذ السلطة لالتزاماتها المتعلقة بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية وفق الاتفاقيات الدولية وبشكل خاص اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب والعهدين الدوليين.

إن الحرب على قطاع غزة والضفة الغربية، وقرار مجلس الأمن 2803، يشكلان امتحاناً حقيقياً للمجتمع الدولي ولكافة المؤسسات المعنية بحقوق النساء والعدالة الدولية. إن صمت المجتمع الدولي وتواطؤه في فرض احتلال جديد على الشعب الفلسطيني، بينما تستمر جرائم الإبادة الجماعية ضد النساء والأطفال، يُسقط أي مصداقية لخطابات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

إن النساء الفلسطينيات، اللواتي صمدن في وجه الاحتلال لعقود، واللواتي يواجهن اليوم حرب إبادة ممنهجة ومحاولات لفرض احتلال أجنبي جديد، لهنّ الحق الكامل في الحرية والعدالة والأمان. ولن يتحقق ذلك إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ورفض أي شكل من أشكال الوصاية الأجنبية، وإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة.

إن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، وهي تواصل نضالها التاريخي من أجل تحرير النساء من كافة أشكال الظلم والعنف والقهر، تجدد التزامها بمواصلة النضال حتى تتمتع نساء فلسطين بالحرية والعدالة والأمن في وطنهن المحرر. وتعبر أيضا عن تقديرها لحركة التضامن مع الشعب الفلسطيني في كافة أنحاء العالم والتي رفعت الصوت عاليا لدعم نضال شعبنا من أجل الحرية والحق في العيش بأمن إنساني وسلام عادل.